

Distr.: General
23 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد منغوني (نائب الرئيس) (جنوب أفريقيا)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد تشواسوتو

المحتويات

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (تابع)

التشييد وإدارة الممتلكات (تابع)

البند 118 من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(هـ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (تابع)

البند 145 من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-25802 (A)



في نيروبي؛ وتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل في جميع المكاتب المتبقية بمجمع غيغري لتحسين استخدام الحيز المكاني؛ وتشديد مبان جديدة لتحل محل المكاتب A إلى J المحتسبة أصولاً مستهلكة، وهذا التشديد هو في مرحلة التصميم.

4 - وأشار إلى أن جدولاً زمنياً مستكملاً للتنفيذ قد ورد في التقرير (A/77/349). ولا يزال من المتوقع أن تنتهي أعمال التشديد في عام 2024، مع استمرار أنشطة إغلاق المشروع حتى نهاية عام 2025. وزاد احتمال اكتمال المشروع في حدود التكلفة القصوى المعتمدة للمشروع البالغة 66,2 مليون دولار ليلبغ 66 في المائة، بزيادة قدرها 19 نقطة مئوية عما كانت عليه في عام 2021. وترد الاجراءات الموصى بأن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 84 من التقرير (A/77/349).

5 - وعرض التقرير المرحلي السنوي التاسع للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/77/492)، فقال إن التقرير يتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعن تقديرات التكاليف والجدول الزمني. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي وحالة الارتياح التي أصابت الاقتصاد العالمي، فقد أحرز تقدم كبير في ما يتعلق بأشغال البناء والتجديد. فقد انتهت بنجاح على وجه الخصوص عملية الشراء المعقدة والمكثفة لأعمال تجديد المبنى E في حدود الميزانية المخصصة لها، وكان تشييد المبنى H شبه مكتمل في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن من المتوقع أن تنتهي الأعمال بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، وأن الوضع المالي العام المتوقع للمشروع قد تحسن بنحو 38,5 مليون فرنك سويسري منذ صدور التقرير المرحلي السابق (A/76/350)، حيث زاد احتمال إنجاز المشروع في حدود الميزانية بمقدار 53 في المائة بعد أن بلغ 16 في المائة منذ العام السابق.

6 - واستدرك قائلاً إنه، بعد صدور التقرير الحالي للأمين العام (A/77/492)، قدم المقاول المسؤول عن تجديد المبنى التاريخي جدولاً زمنياً تقديرياً منقحاً للأعمال يشير إلى أن إنجاز أعمال التجديد سيتأخر لمدة ستة أشهر، وسيؤثر هذا التأخير على الجدول الزمني العام للمشروع. ويعزى تنقيح جدول الأشغال أساساً إلى تعطل سلسلة الإمداد، والنقص في اليد العاملة المحلية، ووضع متطلبات إضافية متعلقة بالتغييرات مؤخراً وما يتصل بها من عمليات إدارة التغيير.

في غياب السيد كرينديكا (بلجيكا)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد منغوني (جنوب أفريقيا).

افتُتحت الجلسة الساعة 10:10.

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (تابع)

إدارة التشييد والممتلكات (تابع) (A/77/7/Add.12) و A/77/7/Add.13 و A/77/7/Add.14 و A/77/94 و A/77/330 و A/77/349 و A/77/349/Corr.1 و (A/77/492)

1 - السيد حمزاوي (شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض تقرير الأمين العام عن مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية في مباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك (A/77/330)، فقال إن التقرير يتضمن معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المشروع منذ صدور تقرير الأمين العام السابق عن هذه المسألة (A/76/313)، لا سيما في ما يتعلق بمنح العقد لأعمال التشييد الرئيسية، وإدارة التغيير والاستعداد لأداء الأعمال، وإنهاء نقل الموظفين إلى مرافق أماكن العمل المؤقتة، وبدء أعمال التشييد الرئيسية.

2 - وأضاف قائلاً إنه، على الرغم من الانتكاسات السابقة، اختتمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بنجاح منح جميع العقود الرئيسية وبدأت أعمال التشييد في نهاية عام 2021. وتتقدم هذه الأعمال بشكل جيد، ومن المتوقع أن يتم إنجاز المشروع بحلول نهاية عام 2023، كما كان مقرراً في الأصل، وفي حدود الميزانية القصوى الإجمالية المعتمدة البالغة 40 مليون دولار. وترد الاجراءات الموصى بأن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 95 من التقرير (A/77/330).

3 - وعرض تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/77/349 و A/77/349/Corr.1)، فقال إن التقرير يتضمن معلومات عن التقدم المحرز في ما يتعلق بعناصر المشروع الرئيسية الثلاثة منذ صدور تقرير الأمين العام السابق عن هذه المسألة (A/76/330). وهذه العناصر هي: الأشغال المبكرة، التي تهدف إلى إعادة توظيف مبنى خدمات النشر والاستفادة منه على نحو أفضل، وتشييد مبنى ملحق لاستيعاب المهام التشغيلية لمكتب الأمم المتحدة

المباني: إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية وسهولة استخدامها)، ووجد بعض المشاكل التي يجب معالجتها.

10 - وتابعت قائلة إن المجلس، إضافة إلى استعراض تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، استعرض نهج إدارة الفوائد للمشروع. ولضمان صيانة المبنى بمزيد من الكفاءة، يجب على الإدارة أن تتابع تكاليف الصيانة الناتجة عن المشروع، بدءاً بالمبنى الجديد ومروراً بكل مبنى قيد التشييد، بعد الانتهاء من تجديده.

11 - وأوضحت أن أسلوب نمذجة معلومات البناء يقتضي استخداماً معمقاً لتكنولوجيا الحاسوب في تصميم المرافق المبنية وهندستها وتشبيدها وتشغيلها. وعندما لا تُنقل البيانات المستمدة من هذه النماذج بالكامل إلى نظم إدارة المرافق، فإن إدخال البيانات لاحقاً إلى هذه النظم يتطلب جهداً هائلاً، مما قد يؤدي أيضاً إلى تكاليف إضافية. فعلى الإدارة إن أن تبدأ الاختبارات اللازمة لنقل البيانات في أقرب وقت ممكن.

12 - واستطردت قائلة إن المقاولين يلتزمون في طلبات المعلومات عن مشاريع التشييد توضيحات بشأن بعض جوانب المشروع، بما في ذلك خطط التصميم والرسومات والمواصفات وظروف الموقع والاتفاقات. وتشير التقارير الشهرية عن حالة تجديد المبنى التاريخي إلى أنه، في كانون الثاني/يناير 2022، كان هناك ما مجموعه 797 طلباً للمعلومات، و 27 تغييرات في التصميم تمت الموافقة عليها وتوجد قيد المعالجة. وينبغي للإدارة أن تحسّن رقابتها على عمل شركة خدمات التصميم في المشروع وإجراءاتها لمراقبة الجودة.

13 - وأفادت بأن إجراء الشراء المتعلق بأشغال المبنى E قد بدأ في وقت متأخر كثيراً عما كان مقرراً في عام 2020، ويرى المجلس احتمال حدوث مزيد من التأخير في هذا الإجراء. وينبغي للإدارة أن تتحقق مما إذا كانت عمليات الموارد البشرية والاتصالات الداخلية المتعلقة بما تبقى من إجراء الشراء ولمرحلة خدمات ما قبل التشييد كافية وستُجز في المواعيد المقررة لتقاضي المزيد من التأخير.

14 - واختتمت كلمتها قائلة إنه تم تنفيذ 39 توصية، أو 91 في المائة، من بين التوصيات الثلاث والأربعين الواردة في تقارير المجلس السابقة بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وقدم المجلس 22 توصية في تقريره الحالي.

15 - السيد تشواسوتو (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

إلا أنه ليس من المتوقع أن يكون من الضروري تنفيذ المقترحات المتعلقة بتضييق النطاق المعتمد للمشروع لضمان بقاءه في حدود الميزانية المعتمدة. وسيقدم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مزيداً من التفاصيل في هذا الصدد خلال المشاورات غير الرسمية. وترد الاجراءات الموصى بأن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 119 من التقرير (A/77/492).

7 - السيدة موناستيريو غالفيز (رئيسة اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرضت تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي أُحيل إلى الجمعية العامة بواسطة مذكرة من الأمين العام (A/77/94)، فقالت إن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تتطوي على تجديد قصر الأمم وتشبيد مبنى جديد من أجل تلبية احتياجات المنظمة وتحسين الصحة والسلامة وظروف العمل. وأضافت أن تشييد المبنى الجديد قد انتهى في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وهو الآن قيد الاستخدام، في حين أن تجديد قصر الأمم كان جارياً خلال الزيارة الأخيرة لمجلس مراجعي الحسابات، التي جرت في شباط/فبراير 2022. وأشارت الشركة المستقلة المعنية بإدارة المخاطر المكلفة بالمشروع في تقريرها إلى أن احتمال إنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة قد انخفض بشكل مستمر تقريباً من 66 في المائة في آب/أغسطس 2018 إلى 2 في المائة في كانون الثاني/يناير 2021، لكنه ارتفع فيما بعد ارتفاعاً طفيفاً إلى 20 في المائة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021. غير أن المجلس يرى أن الاتجاه التصاعدي قد لا يكون مستداماً دون إجراء مزيد من التحسينات.

8 - وأردفت قائلة إن الإنجاز شبه المكتمل يمثل المرحلة التي تكتمل فيها الأشغال بأكملها أو الأقسام أو الأجزاء ذات الصلة منها، باستثناء النواقص والعيوب الطفيفة التي ترد في قائمة العيوب والنواقص. وينبغي للإدارة أن تحرص على تنفيذ الأشغال المتعلقة بقائمة العيوب والنواقص في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بأسرع ما يمكن، وعليها أن تشرف عن كثب على أنشطة التشغيل والصيانة التي يقوم بها المقاول.

9 - وأشارت إلى أن نشرة الأمين العام بشأن توظيف الموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتسهيلات الوصول الخاصة بهم (ST/SGB/2014/3) بدأ نفاذها في حزيران/يونيه 2014. وقيّم المجلس مدى امتثال المبنى الجديد للمعايير الدولية، لا سيما معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 21542 (تشبيد

19 - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً قدره 10 902 400 دولار لعام 2023، يتألف من مبلغ قدره 556 500 دولار في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبلغ قدره 10 345 900 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على أن يُقَيَّد هذا المبلغ على حساب صندوق الطوارئ. وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف لما يقدّمه من دعم مستمر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتأمل أن يواصل الأمين العام العمل مع البلد المضيف وسائر الدول الأعضاء لضمان إنجاز المشروع في الموعد المحدد.

16 - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية تحيط علماً بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوحيد احتياجات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أثاث المكاتب في عملية دعوة واحدة لتقديم العطاءات بغية تحقيق وفورات في الحجم، وتأمل أن تُوثَّق الدروس المستفادة من هذه العملية من أجل النظر في إمكانية تطبيقها في مشاريع التشييد الأخرى للأمم المتحدة. وعلى الرغم من زيادة احتمال اكتمال المشروع في حدود الميزانية المعتمدة ودون اتخاذ مزيد من إجراءات التخفيف، فإن احتمال تحقق هذه النتيجة لا يزال منخفضاً، وإن كان المشروع يتقدم نحو الاكتمال. وتوصي اللجنة الاستشارية برصد مخاطر المشروع بشكل مستمر لكفالة إنجازه في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث النطاق والميزانية والجدول الزمني.

17 - وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي بمواصلة الإدارة النشطة للتغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيّمة على المشروع، وتكرر التأكيد على أن أي تكاليف إضافية للمشروع ناجمة عن تغييرات تُدخل في المراحل المتأخرة يطلب من المستأجرين ومن شأنها أن تؤدي إلى مطالبات محتملة ينبغي أن يتحملها المستأجر المعني، وليس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتكرر اللجنة الاستشارية أيضاً توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المرحلية المقبلة معلومات عن الترتيبات الرسمية، بما فيها الإبلاغ المالي، في ما يتعلق بالتغييرات المتأخرة التي يجريها المستأجرون.

18 - وذكر أن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مزيداً من المعلومات عن اقتراح إدماج أنشطة الإغلاق في شعبة الشؤون الإدارية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعد اكتمال المشروع، وأن يحرص على عدم نشوء احتياجات إضافية في إطار الباب 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024.

21 - وتابع قائلاً إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه رغم وجود درجة معينة من التنسيق الإداري وقدر أكبر من التركيز في المخطط العام على مشروع مرافق المؤتمرات، ليس هناك دعم إداري أو تشغيلي مشترك بين مشروع تشييد مباني المكاتب A إلى J ومشروع مرافق المؤتمرات. وترجو اللجنة الاستشارية أن تقدّم معلومات إضافية عن أوجه الكفاءة المحتمل تحقيقها عن طريق زيادة التنسيق بين المشروعين، وتشدّد على أهمية التنسيق الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة في نيويورك والأمانة العامة في نيويورك من أجل ضمان الإشراف على المشروع وإدارته بشكل سليم من جميع جوانبه.

22 - وفي ما يتعلق بالجدول الزمني للمشروع، أشار إلى أن عناصر المشروع الثلاثة المتعلقة بمباني المكاتب A إلى J تُعتبر ماضية على المسار الصحيح للانتهاء بحلول نهاية عام 2024. أما في ما يتعلق بعنصر الأشغال المبكرة، الذي يشمل استكمال المبنى الملحق في أب/أغسطس 2022، فتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المقرر أن تنتهي المرحلة الثانية من تجديد مبنى خدمات النشر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أي ثلاثة أشهر بعد الموعد المبين في التقرير السابق للأمين العام (A/76/330)، وترجو أن تزود الجمعية العامة بمعلومات مستكملة عن أثر هذا التجاوز، من ضمنها معلومات عن الموارد.

23 - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية، آخذة في اعتبارها زيادة احتمال إنجاز المشروع في حدود الموارد المقدرة، من 47 في المائة في عام 2021 إلى 66 في المائة في عام 2022، وكذلك التدابير الاستباقية التي اتخذها فريق إدارة المشروع التابع لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لإدارة المخاطر، تلاحظ المخاطر المرتبطة بالتغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القيّمة على المشروع وتأمل أن يواصل الأمين العام رصد مخاطر المشروع عن كثب والتخفيف منها من أجل كفاءة اكتمال المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني.

24 - واسترسل في كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الموقع الذي تعتمد الأمانة العامة تشييد أربعة مباني جديدة للمكاتب فيه يمكن أن يستوعب المبنى الإضافيين للمكاتب اللذين ستستخدمهما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يتيح اشتراك المبنى في موقع واحد وتيسير تحقيق وفورات الحجم. وستكون المفوضية مسؤولة عن جميع التكاليف المرتبطة بتصميم المبنى الإضافيين، بما في ذلك التكاليف الناشئة عن مراحل أعمال التصميم السابقة وجميع التكاليف ذات الصلة، ولن تتحمل الأمانة العامة أي مسؤولية خلال دورة الحياة الكاملة للمباني الجديدة لمفوضية شؤون اللاجئين. وترى اللجنة الاستشارية أن المباني المقررة لمفوضية شؤون اللاجئين يمكن أن تقيد كلا مشروع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لأنها يمكن أن تعزز أوجه الكفاءة، بما في ذلك الوفاء بمتطلبات الأمن المادي، وهي تأمل أن تقدّم معلومات مستكملة عن مذكرة التفاهم التي ستبرم بين المكتب والمفوضية بشأن المباني.

25 - وتكلم عن ملاك الموظفين، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ شغور عدد من الوظائف، بما فيها وظيفة مدير المشروع (ف-5) ووظيفة مهندس إنشائي/مديني (ف-3). ورغم أن اللجنة الاستشارية لا تعترض على اقتراح إنشاء وظيفة موظف لشؤون السلامة والأمن (ف-3)، فإنها تولي أهمية كبيرة لتنسيق الخدمات، وهي مسألة تتناولها أيضاً في تقريرها عن معالجة الأوضاع المتدهورة والقدرة المحدودة لمرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/77/7/Add.15).

26 - وفي ما يتعلق بالاعتبارات البيئية والاستدامة، أفاد بأن المبنى الملحق سيستخدم كمكان إيواء مؤقت للسنتين القادمتين من أجل دعم تنفيذ عنصر استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل وعنصر المبنى الجديد. ولن يتسنى تأكيد ما إذا كان الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة في المباني قد تحقق إلا بعد انتقال الملحق بالكامل إلى المهام التشغيلية واللوجستية في نهاية عام 2024. ومن ثم، تتطلع اللجنة الاستشارية إلى مواصلة موافاتها بمعلومات مستكملة عن كمية الطاقة المتوقع إنتاجها واستخدامها وإعادة توجيهها سنوياً بواسطة الألواح الشمسية المرغوبة على المبنى، وكذلك المزيد من المعلومات بشأن تطبيق التكنولوجيات المستدامة في عناصر المشروع الثلاثة.

بعد والاجتماعات المعقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية وما يتصل به من تكاليف، وعن الدروس المستفادة من الجائحة، وأن تدرج هذه المعلومات في التقرير المرحلي المقبل.

33 - وقال في الختام إن اللجنة الاستشارية ترى أن وضع خطة للتقييم وتحديد عملة للاعتمادات والأنصبة المقررة، وإنشاء حساب خاص متعدد السنوات للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، هي مسائل متعلقة بالسياسة العامة تبت فيها الجمعية العامة. وقد سبق للجنة الاستشارية أن رأت ميزة في الاقتراح الوارد في التقرير المرحلي السنوي الثامن للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/76/350)، للاضطلاع بأعمال استشارية من أجل تيسير استكمال استراتيجية رفع القيمة السوقية، وأوصت بتمويل الاحتياجات المقترحة ذات الصلة البالغة 55 800 دولار باستخدام زيادة إيرادات الإيجار الناجمة عن نقل كيانات أخرى إلى مجمع قصر الأمم خلال الفترة المشمولة بالتقرير المرحلي السنوي الثامن. بيد أن اللجنة ليست مقتنعة تماماً بوجود ما يبرر الزيادة المقترحة في الاحتياجات بمبلغ 75 000 دولار لعام 2023، ومن ثم فإنها توصي الجمعية العامة بالموافقة، لعام 2023، على الاحتياجات البالغة 55 800 دولار المقترحة سابقاً للأعمال الاستشارية الخاصة برفع القيمة السوقية بمبلغ لعام 2022، وما يقابل ذلك من تخفيض في تقديرات الإيرادات الإجمالية المتوقعة في إطار باب الإيرادات 2، الإيرادات العامة. وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها لحكومة سويسرا لدعمها الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث منذ إنشائها، وللدول الأعضاء الأخرى لمساهماتها في المشروع.

34 - السيد دُراني (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة ممتنة للبلدان المضيفة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتبي الأمم المتحدة في نيروبي وجنيف لدعمها المستمر لتنفيذ مشاريع التشييد التي تجرى في مباني تلك الكيانات.

35 - وأضاف أنه على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية، كانت اللجنة أكثر المنابر الحكومية الدولية شمولاً للجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث دعمت البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق تعافٍ شامل للجميع يتسم بالصلاية والاستدامة وإلى استئناف التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فإن إنجاز مشروع التعديل التقييمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها بنجاح وفي الوقت المناسب

فقال إن اللجنة الاستشارية تحيط علماً بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتسهيلات الوصول وتنفيذ التغييرات عن النطاق الأصلي للأشغال. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تتفقد توصيات المجلس بشكل كامل وسريع، وأن تُدرج معلومات مستكملة في التقرير المرحلي المقبل.

30 - وأشار إلى أن الأمين العام قدم في تقريره عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/77/492) معلومات مستكملة عن حالة الأنشطة في إطار المشروع، وعن الجدول الزمني للمشروع ومخاطره وتكاليفه. وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز، بينما تلاحظ التأخير لمدة شهر واحد في الجدول الزمني واحتمال عدم تحقيق النطاق الأساسي المعتمد الكامل لأنشطة المشروع في حدود الميزانية المعتمدة. وتوصي اللجنة الاستشارية أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل رصد مخاطر المشروع عن كثب والتخفيف منها، وكفالة تنفيذ المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني.

31 - وذكر أن المراقب المالي أبلغ اللجنة الاستشارية، عقب وضع الصيغة النهائية لتقريرها (A/77/7/Add.13)، بأنه نتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية، وتعطل سلسلة الإمداد، ومحدودية اليد العاملة المحلية المتاحة، والمتطلبات المتعلقة بالتغييرات، وما يتصل بذلك من عمليات إدارة التغيير، سيحدث تأخير آخر تصل مدته إلى ستة أشهر في تجديد مجمع المباني التاريخية، وسيؤدي هذا التأخير، بدوره، إلى تأخيرات في أعمال تجديد المبنى E وفي الجدول الزمني العام للمشروع. وتشير آخر التوقعات المالية إلى أن النفقات ستتجاوز مستوى الميزانية المعتمدة بنحو 1,3 في المائة. وأشار المراقب المالي إلى أن الأمين العام، رغم أنه لا يتوقع حالياً ضرورة إجراء التضييق المقترح للنطاق المعتمد للمشروع، قد يدرج هذه المقترحات، عند الاقتضاء، في التقارير المقبلة لتتطر فيها الجمعية العامة، وذلك بهدف التخفيف من مخاطر تجاوز التكاليف.

32 - وزاد على ذلك بقوله إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الهدف المنقح في ما يتعلق بتخفيض استهلاك الطاقة هو 11,5 في المائة مقارنة بالهدف الأولي البالغ 25 في المائة، وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لضمان انخفاض استهلاك الطاقة نظراً للارتفاع المحتمل في تكاليف الطاقة. وترجو اللجنة الاستشارية أن تزود الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير للأمين العام (A/77/492)، بمعلومات أكثر تفصيلاً عن تركيب تكنولوجيات الترجمة الفورية عن

التأخير المرتبطة بعملية الشراء ومرحلة التخطيط للبناء. وأعرب عن ترحيب المجموعة أيضاً بالجهود التي يبذلها فريق إدارة المشروع لرصد مخاطر المشروع عن كثب والتخفيف منها من أجل كفاءة تنفيذ المشروع ضمن النطاق والجدول الزمني المعتمدين والميزانية المعتمدة.

40 - وواصل كلامه قائلاً إن الإشراف والتنسيق الفعالين في إدارة المشروع يتسمان بأهمية حاسمة لكفاءة إنجاز المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المعتمدة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بأعمال التنسيق والرقابة التي تضطلع بها دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر، بما في ذلك المشاورات المستمرة التي تجريها الدائرة مع فريق إدارة المشروع والزيارات المنتظمة التي تقوم بها إلى موقع المشروع من أجل تقييم التقدم المحرز. وتتوه المجموعة أيضاً بالتقييمات الكمية المنتظمة التي تجري من أجل استعراض سجل المخاطر المتصلة بالمشروع وتقديم التوجيه بشأن إدارتها. وتلاحظ مع التقدير نتائج التقييم الذي أجري في حزيران/يونيه 2022، والذي أظهر زيادة مطردة، من 27 في المائة في عام 2019 إلى 47 في المائة في عام 2021، فالى 66 في المائة في عام 2022، في احتمال أن يُنجز المشروع ضمن التكلفة المقدرة البالغة 66,2 مليون دولار.

41 - وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتقرير المرحلي السنوي التاسع للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/77/492)، وبالتبرعات المالية المقدمة من حكومة الصين وبلدان أخرى إلى المشروع. وينبغي للأمين العام أن يلتزم مساهمات في المشروع من الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك المساهمات التي ستستخدم لخفض الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء في المشروع.

42 - وأضاف أن المجموعة تتوه بالتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة المشروع الرئيسية، بما في ذلك إنجاز المبنى الدائم الجديد H، ومبنى المؤتمرات المؤقت، ومرحلة ما قبل التشييد لتجديد المباني التاريخية الرئيسية التي يرجع عهدها إلى فترة الثلاثينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وعملية الشراء المتعلقة بعقد أعمال المبنى E. وتتوه المجموعة أيضاً بتحسين الوضع المالي العام المتوقع للمشروع، نتيجة لتطبيق تدابير تتعلق بعملية تحليل القيمة، وفي ضوء نتائج عملية الشراء المتعلقة بالمبنى E. وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/77/492)، تشير التوقعات الحالية إلى أن النفقات ستتجاوز مستوى الميزانية بأقل من 1 في المائة، حيث زاد احتمال إنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة من 16 في المائة إلى 53 في المائة منذ السنة السابقة.

أمرٌ بالغ الأهمية. وأعرب عن ترحيب المجموعة بكون أشغال البناء الرئيسية قد بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وبكون المشروع يسير قدماً بشكل جيد، ومن المتوقع أن يكتمل في عام 2023.

36 - وذكر أن التفاعل المستمر بين اللجنة والبلد المضيف أتاح إمكانية تسخير الخبرات والمعارف التقنية المحلية لدعم المشروع. وأعرب عن الترحيب باستخدام المواد وتقنيات البناء المحلية، لأنه يعزز الكفاءة من حيث التكلفة ويمكن اللجنة من إدارة مخاطر الاختلافات في سلسلة الإمداد العالمية الناجمة عن الجائحة بشكل أفضل. وأعرب عن ترحيب المجموعة أيضاً بالمشاورات المنتظمة التي تجري بين اللجنة والجهات صاحبة المصلحة في المشروع من أجل جمع التعليقات بشأن الاحتياجات التشغيلية لأنشطة التخطيط والتصميم. فهذه المشاورات خففت من خطر أن تحدث في وقت متأخر تغييرات أخرى يحتمل أن تؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية أثناء التشييد.

37 - وتابع يقول إن الإدارة الفعالة للمشروع والإشراف عليه واتسامه بالفعالية من حيث التكلفة والشفافية وخضوعه للمساءلة أمورٌ مهمة لكفاءة تنفيذ المشروع في حدود الميزانية والجدول الزمني المعتمدين. وتعترف المجموعة بالجهود التي يبذلها فريق إدارة المشروع وتشجعه على مواصلة تعاونه الوثيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات. وأعرب عن أمل المجموعة أيضاً في أن تُعتمد تدابير التخفيف من المخاطر ذات الصلة في الوقت المناسب وأن تُنفذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية تنفيذاً كاملاً.

38 - وأشار إلى أن المجموعة تولي أهمية كبيرة للتقدم المحرز في استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيويورك، الذي لا يمكن المغالاة في التأكيد على دوره الخاص في منظومة الأمم المتحدة العالمية. فالمكتب، وهو مركز العمل الوحيد الذي يوجد فيه مقر الأمم المتحدة في جنوب الكرة الأرضية، يضم الآلاف من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين الذين يعملون يومياً من أجل النهوض بأهداف المنظمة وقيمها في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، وأحياناً في بيئة مكتبية صعبة للغاية.

39 - وأردف قائلاً إنه في حين تلاحظ المجموعة مع الارتياح أن العناصر الثلاثة لمشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J في طريقها إلى الإنجاز بحلول نهاية عام 2024 ضمن الجدول الزمني العام المعتمد، فإنها تشعر بالقلق إزاء التأخر في تنفيذ عنصر الاستراتيجيات المتعلقة بالاستخدام المرن لأماكن العمل وعنصر المبنى الجديد. وينبغي أن يبذل الأمين العام قصارى جهده للتخفيف من حالات

- 43 - واعتبر أن رصد المشروع عن كثب، وإدارته بدقة، وفرض ضوابط داخلية فعالة، واتخاذ تدابير شاملة لتخفيف المخاطر أمور أساسية لكفالة إنجاز المشروع ضمن النطاق والجدول الزمني المعتمدين والميزانية المعتمدة. وتلاحظ المجموعة أن مجلس مراجعي الحسابات قدم في تقريره عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، الذي أحيل إلى الجمعية العامة عن طريق مذكرة من الأمين العام (A/77/94)، 22 توصية، وهي قيد التنفيذ. ويجب تنفيذ جميع توصيات المجلس المعتمدة من أجل تيسير التحول المؤسسي. وتلاحظ المجموعة مع التقدير أن 91 في المائة من التوصيات الواردة في تقارير المجلس السابقة عن مراجعة الحسابات قد نُفذت.
- 44 - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء عدم اتخاذ قرار بشأن خطة الاعتمادات الخاصة بالمشروع، بالنظر إلى حجمه ودرجة تعقيده. وقال إن المجموعة تؤيد توصية الأمين العام، الواردة في تقاريره الأخيرة عن هذه المسألة، بأن تتمثل خطة الاعتمادات الخاصة بالمشروع في رصد اعتمادات تدفع مقدماً مرة واحدة، والجمع بين الأنصبة المقررة لمرة واحدة والأنصبة المقررة المتعددة السنوات.
- 45 - ومضى يقول إنه في حين تعرب المجموعة عن تقديرها لمزايا استراتيجية رفع القيمة السوقية، فإنها تؤكد من جديد أن الإيرادات المتأتية من رفع القيمة السوقية لا تتصل بطبيعة مشروع البناء. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تخفض المبالغ الإجمالية التي يمكن أن تتحقق واقعياً من استراتيجية رفع القيمة السوقية في الأجلين القصير والمتوسط، بسبب سحب اقتراح قدمه مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن إبرام عقد إيجار مدته 90 سنة مع مؤسسة حاضرة الموسيقى في جنيف (Fondation pour la Cité de la musique de Genève) ومع كانتون جنيف لموقع فيلا لي فوياننتين (Villa Les Feuillantines).
- 46 - السيدة هو (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن اللجان الإقليمية، التي تعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أكبرها، تساعد على تنفيذ الأهداف الإنمائية المنفق عليها دولياً. فاللجنة تقدم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى دولها الأعضاء البالغ عددها 53 دولة وإلى الأعضاء المنتسبين إليها وعددهم 9 أعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتؤيد الرابطة للجنة وأمينتها التنفيذية، وتقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها تايلند، البلد المضيف، لتيسير عمل اللجنة. ولكفالة استمرار هذا العمل، يجب أن تتوفر للجنة أماكن عمل آمنة ومناسبة ويسهل الوصول إليها.
- 47 - وأضافت أن الإدارة الرشيدة والرقابة الفعالة والشفافية والمساءلة أمورٌ أساسية لإنجاز المشروع في الوقت المناسب وفي حدود الميزانية المعتمدة. وتلاحظ الرابطة مع الارتياح أن تحليل القيمة على نطاق واسع أسفر، كما هو مبين في تقرير المراجعة الداخلية للحسابات الذي أصدره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في حزيران/يونيه 2022 عن مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها، عن تحقيق وفورات بقيمة 10,9 ملايين دولار بسبب انخفاض أسعار العقود، دون المس بالنطاق أو الجودة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام مكان العمل المؤقت في الموقع لم يساعد على تغطية التكاليف فحسب، بل مكن أيضاً موظفي اللجنة من ابتداع أساليب عمل ذكية ومبتكرة. ويجب أن يواصل فريق المشروع العمل بتلك الأساليب المبتكرة. وتتوه الرابطة بالجهود التي تبذلها اللجنة لإدارة مخاطر المشروع وتشجع على اعتماد وتنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر ذات الصلة في الوقت المناسب.
- 48 - وتابعت تقول إنه تجدر الإشادة باستراتيجيات اللجنة المتعلقة بالإدارة البيئية، وإنه يسر الرابطة أن تلاحظ أن التخفيض المتوقع في الاستهلاك السنوي للطاقة بعد إنجاز المشروع يبلغ 27 في المائة، أي أعلى من الهدف المتمثل في نسبة تتراوح بين 16 و 18 في المائة. وتشيد الرابطة كذلك بالتزام اللجنة المستمر بتخفيض بصمتها الكربونية.
- 49 - وذكرت أنه ينبغي استخدام المعارف والمواد والتكنولوجيا والقرارات الداخلية المحلية في المشروع. ولذلك ترحب الرابطة بالجهود التي تبذلها اللجنة للعمل مع البلد المضيف، بطرق منها الاستفادة من خبرة طالب دراسات عليا محلي في مجال الهندسة من متطوعي الأمم المتحدة والاستعانة بخدمات شركة تصميم محلية لتكملة خدمات شركة التصميم الرئيسية، مما يمثل حلاً أكثر كفاءة من حيث التكلفة. وبالإضافة إلى تحقيق وفورات في التكاليف، مكنت هاتان المبادرتان اللجنة من الاستفادة من الخبرات المحلية، وأتاحت في الوقت نفسه للسكان المحليين إمكانية اكتساب خبرات قيمة من المساهمة في مشروع رئيسي من مشاريع التشييد التي تضطلع بها الأمم المتحدة.
- 50 - وأعربت عن ترحيب الرابطة بالضمانات الواردة في تقرير الأمين العام (A/77/492) بأن المشروع يسير قدماً بشكل جيد وأنه لا يزال من المتوقع إنجاز أشغال البناء في عام 2023، في حدود التكلفة القصوى الإجمالية المعتمدة. وأعربت عن ترحيب الرابطة بالتدابير المتخذة للتخفيف من حالات التأخير، بما في ذلك التعاون الوثيق بين اللجنة والحكومة المحلية لبانكوك في وضع خطة قوية

والمساءلة. وفي هذا الصدد، تعترف المجموعة بأنشطة التنسيق والرقابة البالغة الأهمية التي تضطلع بها دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في مقر الأمم المتحدة من أجل تحقيق أوجه التآزر والمواءمة مع أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى.

54 - وأضاف أنه ينبغي استخدام مواد مشتراة من مصادر محلية ومصنعة محلياً، فضلاً عن العمالة والخبرات المحلية، في مشاريع التشييد. وأعرب عن تقدير المجموعة للجهود المبذولة في هذا الصدد وعن ثقتها في اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق ذلك الهدف. ولا يزال تنفيذ مشاريع التشييد التي تضطلع بها الأمم المتحدة يمثل أولوية بالنسبة للمجموعة. ولذلك فإنها تدعم مشاريع أخرى من هذا القبيل، بما في ذلك تجديد مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وتجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستتابع المجموعة عن كثب المناقشات المتعلقة بتلك المسائل.

55 - السيدة كياتبومرونغ (تايلند): قالت إن اللجان الإقليمية تقوم بدور لا غنى عنه في كفالة أن تظل الجهود الإقليمية المتعددة الأطراف لدعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة فعالة ودينامية. ولذلك تفخر تايلند بأن تكون بلداً مضيفاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 1949. فاللجنة تضطلع بدور حاسم في دعم الدول الأعضاء فيها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في جهودها الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل استئناف التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحضير لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023. واللجنة هيئة أساسية في إبراز احتياجات وأولويات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وستواصل تايلند دعم عملها. ولضمان أن تتمكن اللجنة من مواصلة هذا العمل، يجب أن يتوفر لأمانتها مكان عمل آمن ومناسب ومراع للبيئة. ولذلك تولي تايلند أهمية كبيرة لمشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها. وقد ساعد تعاون تايلند الوثيق مع اللجنة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة من جانب السلطات الوطنية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، على تسخير الخبرات والمعارف التقنية المحلية دعماً للمشروع.

للتصدي لكوفيد-19 مكنت من بدء أشغال البناء الرئيسية في الوقت المناسب في نهاية عام 2021. وختمت قائلة إن الرابطة تؤيد بقوة تنفيذ مشاريع تشييد أخرى للأمم المتحدة، مثل مشاريع التشييد التي يجري تنفيذها لمباني مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

51 - السيد أينو موهيشا (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأعرب عن امتنان المجموعة لحكومة كينيا لدعمها المتواصل لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي هو مقر الأمم المتحدة في أفريقيا وأحد مراكز العمل الأربعة التي توجد فيها مقر للمنظمة. وللعديد من وكالات الأمم المتحدة وجود في المكتب، الذي هو مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة). وأعرب عن ثقة المجموعة في أن الأمين العام سيواصل العمل مع البلد المضيف لكفالة التنفيذ الناجح لمشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J. وتقر المجموعة بالتقدم المحرز في أشغال التشييد المتعلقة بعنصر الأشغال المبكرة، ولا سيما إنجاز المبنى الملحوق، وإنجاز المرحلة الأولى من تجديد مبنى خدمات النشر، وتسليم المبنى بعد ذلك. وتلاحظ المجموعة أن المرحلة الثانية من تجديد المبنى ماضية على المسار الصحيح نحو إنجازها بحلول نهاية عام 2022؛ وسيشكل ذلك محطة رئيسية، لأنه يمثل إنجاز عنصر الأشغال المبكرة بأكمله بنجاح. وتتطلع المجموعة إلى إنجاز عنصر الاستراتيجيات المتعلقة بالاستخدام المرن لأماكن العمل وعنصر المبنى الجديد في الوقت المناسب.

52 - وتابع يقول إن المجموعة تقر بأن عمليات التوظيف لمعظم الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة لفريق المشروع المتفرغ وموظفي دعم المشروع قد انتهت أو أوشكت على الانتهاء. واستدرك قائلاً إن المجموعة تشير إلى أنه تم إخلاء وظيفتين في منتصف عام 2022 وأن الجهود جارية للعثور على من يحل محل من تركهما. وستسعى المجموعة إلى الحصول على معلومات مستكملة عن حالة عمليات التوظيف لشغل تلك الوظائف وغيرهما من الوظائف الشاغرة خلال المشاورات غير الرسمية.

53 - وأشار إلى ضرورة إجراء تقييمات كمية منتظمة لمخاطر المشروع، بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وسجل المخاطر اللذين وُضعا للمشروع في عام 2018. وتدعو المجموعة إلى مواصلة اعتماد تدابير للتخفيف من المخاطر التي تؤثر على تكاليف المشروع وجداوله الزمنية. ومن الضروري وجود آليات فعالة للإدارة والرقابة

60 - وأعربت عن امتنان سويسرا لفريق إدارة المشروع على تخفيض التكاليف الإضافية المحتملة إلى أدنى حد وتحسين الجداول الزمنية من أجل إنجاز المشروع في الوقت المحدد. وتقدر سويسرا أيضاً الجهود التي يبذلها الفريق لمراعاة توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، تشكر سويسرا الأمانة العامة واللجنة الاستشارية على تعليقاتهما بشأن الاستخدام المستدام للأراضي المملوكة للأمم المتحدة في جنيف. وترحب سويسرا باستراتيجية رفع القيمة السوقية المقترحة وتشدد على أهمية أن تؤخذ في الاعتبار الإيرادات المحتملة التي يمكن استردادها من الاستخدام، والتكاليف الناجمة عن النقص في الاستخدام على حد سواء. ولكي تتخذ اللجنة الخامسة قراراً مستتبيراً وتطلق العنان للإمكانات المالية التي ينطوي عليها رفع القيمة السوقية، ينبغي أن يبدأ العمل التحليلي والتحضيرى اللازم دون إبطاء. وسويسرا، بوصفها البلد المضيف، ملتزمة بدعم الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بما في ذلك من خلال منح قرض بدون فائدة بقيمة 400 مليون فرنك سويسري. وتعرب سويسرا عن امتنانها للدول الأعضاء الأخرى لدعمها للمشروع وهي تعتمد على مساعدتها المستمرة لكفالة إنجازه.

البند 118 من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(هـ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (تابع) (A/77/105؛ A/C.5/77/9/Add.1)

61 - الرئيس: قال إنه يود أن يوجّه انتباه اللجنة الخامسة إلى مذكرة الأمين العام (A/77/105) التي تشير إلى ضرورة تعيين ثلاثة أشخاص لملء المناصب الشاغرة التي ستنشأ في عضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأشار إلى أن اللجنة الخامسة عينت في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عضوين من دول آسيا والمحيط الهادئ ودول أوروبا الشرقية في اللجنة الاستشارية، وأنها أرجأت تعيين عضو من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لملء المنصب الشاغر المتبقي. واسترعى انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمين العام (A/C.5/77/9/Add.1) التي أبلغت فيها الجمعية العامة بأن حكومة بلير رشحت السيدة برادلي لإعادة تعيينها في اللجنة الاستشارية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات، تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2023، وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في التوصية بإعادة تعيين المرشحة بالتركية.

56 - وأشارت إلى أن إدارة المشروع والإشراف عليه واتسامه بالفعالية من حيث التكلفة والشفافية وخضوعه للمساءلة تكتسي أهمية حاسمة. وعلى الرغم من التحديات العديدة المصادفة، ترحب تايلند ببقاء نفقات المشروع في حدود الميزانية المعتمدة وبسير أعمال التشييد إلى حد كبير على الطريق الصحيح لإنجازها في عام 2023. وينبغي لفريق المشروع أن يواصل إدارة المخاطر، وأن يعمل مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، وأن يكفل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

57 - وأعربت عن تأييد تايلند للتوعية النشطة التي تقوم بها اللجنة للبانين المحليين والوطنيين والأجانب من أجل تحديد مواد بناء أكثر فعالية من حيث التكلفة. فهذه التوعية مكنت من إبقاء المشروع في حدود الميزانية على الرغم من حالات التأخير والتحديات اللوجستية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وينبغي للجنة أن تواصل تسخير المعارف والخبرات والإمدادات المحلية لما تبقى من المشروع. وبعد أن استضافت وزارة خارجية تايلند، بالاشتراك مع اللجنة وشعبة المشتريات، حلقة دراسية أولية بشأن فرص الأعمال مع الأمم المتحدة في عام 2020، تعترم استضافة حلقة دراسية أخرى من هذا القبيل في أوائل عام 2023. وستتيح الحلقة الدراسية تلك مزيداً من الفرص للبانين داخل تايلند وخارجها لتوفير السلع وتقديم الخدمات إلى اللجنة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وتأمل تايلند أن تواصل اللجنة الخامسة تخصيص موارد كافية للمشروع.

58 - السيدة تشاندا (سويسرا): قالت إنه يجب على الدول الأعضاء أن تستثمر في تعددية الأطراف بغية كفالة فعالية المنظمة واستدامتها. ولكي تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها في المستقبل، يجب بناء وصيانة بنياتها التحتية كفالة لاحترام الموظفين والبيئة والموارد المالية. ومن شأن الاستثمار في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن يحسّن الإنتاجية والرفاه والكفاءة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن طريق تيسير تحديث البنى التحتية وتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.

59 - وذكرت أنه على الرغم من الظروف الصعبة، تقدّم سير البناء بشكل جيد خلال العام الماضي. والمبنى الجديد H مثال بارز على بيئة عمل حديثة ومستدامة ودائمة. واعتبرت أن تجديد المباني الرئيسية لقصر الأمم محطة مهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وأعربت عن الترحيب أيضاً بالاختتام الناجح لعملية المناقصة المتعلقة بأعمال تجديد المبنى E.

ولم يكن للتعديلات المدخلة على الجدول أي أثر على جوانب أخرى لمجموعة عناصر أجر الموظفين من الفئة الفنية، وبالتالي لم تكن لها آثار مالية على تلك الجوانب. واستناداً إلى البيانات المتاحة وقت الاستعراض، فإن هامش الأجر الصافي بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة لعام 2022 بلغ 113,9. وستواصل اللجنة رصد مستوى ذلك الهامش لكفالة بقاءه ضمن النطاق المحدد.

66 - وتابع كلامه قائلاً إن اللجنة اعتمدت في عام 2005 لأول مرة إطار المبادئ التوجيهية للترتيبات التعاقدية، الذي حُدث فيه ثلاثة أنواع من التعيينات، وهي التعيينات المستمرة والتعيينات المحددة المدة والتعيينات والمؤقتة. وأشارت اللجنة في تقريرها لعام 2010 (A/65/30)، أثناء دراستها للاستخدام الأوسع نطاقاً للتعيينات المحددة المدة، إلى أن هذه العقود لم تعد تلبى احتياجات المنظمات المشتركة في النظام الموحد، لأن التعويض المقدم بموجب هذه العقود لا يمكن مقارنته بالتعويض المقدم بموجب أنواع أخرى من العقود. ولذلك قررت اللجنة حذف الإشارة إلى التعيينات التي تصل مدتها إلى أربع سنوات من إطار الترتيبات التعاقدية. وذكرت اللجنة في تقريرها لعام 2012 (A/67/30) أن المنظمات غير ملزمة بتنفيذ جميع أنواع التعيينات الثلاثة المبينة في الإطار ويمكنها أن تنفذ أي تركيبة من أنواع هذه التعيينات وفقاً لاحتياجاتها. وقررت اللجنة، في دورتها التسعين، إنشاء فريق عامل لاستعراض تنفيذ المنظمات للإطار التعاقدى وتحديد تحسينات ممكنة. وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات في تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدم الفريق العامل إلى اللجنة استنتاجاته، التي نوقشت بمزيد من التفصيل. واستناداً إلى تلك المناقشات، أوصت اللجنة الجمعية العامة بمواءمة الأحكام المتعلقة بالإجازة السنوية للتعيينات المؤقتة في جميع المنظمات المشتركة في النظام الموحد بحيث تبلغ 2,5 يوم إجازة في الشهر.

67 - وذكر أن اللجنة استعرضت، مرة أخرى، منهجية حساب بدلات إعالة الأولاد وبدلات المعالين من الدرجة الثانية والمستويات الناتجة عن تلك البدلات. وبالنظر إلى المسائل التي أثرت من قبل في ما يتعلق بمنهجية حساب بدل إعالة الأطفال، وافقت اللجنة على منهجية منقحة من أجل إنشاء آلية تحديث أكثر استقراراً تستند إلى معايير موثوقة وعملية. وعملاً بالمنهجية الجديدة، سيحدّد مستوى البدل لجميع الموظفين باعتباره مبلغاً مقطوعاً يعادل نسبة 4 في المائة من المرتب الأساسي للرتبة ف-4، الدرجة السادسة، مع مراعاة الاتجاهات العامة في بدلات إعالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وتم الاتفاق

62 - وأوصي بالتزكية بإعادة تعيين السيدة برادلي (بليز) في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2023.

البند 145 من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

(A/77/7/Add.11 و A/77/30؛ A/C.5/77/4)

و A/C.5/77/16؛ A/C.5/77/L.5)

مشروع المقرر A/C.5/77/L.5: النظام الموحد للأمم المتحدة

63 - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/77/L.5.

64 - السيد جكطة (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): عرض تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2022 (A/77/30)، فقال إن اللجنة أوصت بزيادة قدرها 2,28 في المائة في جدول المرتبات الأساسية/الدنيا للأمم المتحدة، على أن تنفذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023، وذلك لبيان حركة المرتبات في إطار الجدول العام لمرتبات الخدمة المدنية المتخذة أساساً للمقارنة. وستتخذ الزيادة بالطريقة المعتادة، باستخدام الإجراء المعياري الذي لا ينتج عنه مكسب أو خسارة، حيث ستقرن الزيادة في جدول المرتبات الأساسية/الدنيا بانخفاض متناسب في مضاعفات تسوية مقر العمل، مع ترك مستويات الأجور الصافية الإجمالية دون تغيير. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المستخدمة بالاقتران مع المرتبات الإجمالية، وأوصت بعدم إجراء أي تغيير في المعدلات الحالية، نظراً لحالة صندوق معادلة الضرائب.

65 - وأشار إلى أن التقرير تضمن أيضاً رد اللجنة على طلب الجمعية العامة، الوارد في قرارها 240/76، بشأن أثر جدول المرتبات الأساسية/الدنيا المعدل، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في ذلك القرار، على النفقات المتعلقة بالوظائف لعام 2022، بما في ذلك مدفوعات انتهاء الخدمة، ومدفوعات تسوية مقر العمل، واشتراكات المنظمات الأعضاء في صندوق المعاشات التقاعدية. وقد أكدت اللجنة في ردها أن التعديلات المدخلة على جدول المرتبات الأساسية/الدنيا لا يمكن أن تؤدي إلى آثار مالية إلا في إطار فئتين هما الأجر الصافي، وتحديدًا في مراكز العمل التي يكون فيها مضاعف تسوية مقر العمل منخفضاً جداً بحيث لا يمكنه استيعاب الزيادة في الجدول، ومدفوعات انتهاء الخدمة. وأبلغت اللجنة الجمعية العامة بانتظام بالآثار المالية المترتبة في إطار هاتين الفئتين على أي تعديلات مقترحة لجدول المرتبات الأساسية/الدنيا.

70 - وأضاف أنه يجري أيضاً تنفيذ جولة الدراسات الاستقصائية لعام 2021 في جميع مراكز العمل الأخرى، بدءاً بالمجموعة الأولى من مراكز العمل. وستجرى الشريحة الأولى من هذه الدراسات الاستقصائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في مراكز العمل في الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج، وقد سبقها إيفاد بعثة للجنة الخدمة المدنية الدولية إلى المنطقة. وستجرى الشريحة الثانية في كانون الثاني/يناير 2023 في مراكز العمل الستة في أوروبا الشرقية، وسيسبقها أيضاً إيفاد بعثة للجنة إلى المنطقة. وستجرى الشريحة الثالثة في آذار/مارس 2023 في مراكز العمل في أوروبا الغربية، والشريحة الرابعة في نيسان/أبريل 2023 في مراكز العمل في آسيا، تليهما شريحة خامسة من الدراسات الاستقصائية ستجرى في أفريقيا في وقت لاحق من عام 2023. وسيتم بعد ذلك تعميم جولة الدراسات الاستقصائية على مراكز العمل الميدانية في أيلول/سبتمبر 2023. وستنفذ نتائج جميع الدراسات الاستقصائية التي أجريت في إطار جولة عام 2021 على أساس نظام القواعد التشغيلية المعدل حديثاً الذي وافقت عليه اللجنة في دورتها التسعين، وهو نظام يكفل قدرًا أكبر من الشفافية والاستقرار والقدرة على التنبؤ في تسوية الأجر الصافي.

71 - وتابع يقول إنه بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 626/72، باء، استعرضت اللجنة معايير تحديد درجات السفر بالطائرة على نطاق المنظومة ونظرت في النهج الممكنة لمواءمة وتحديث تلك المعايير في جميع المنظمات المشتركة في النظام الموحد. وبعد ذلك الاستعراض الذي لاقى ترحيباً لدى الموظفين والمنظمات، قررت اللجنة دعوة المنظمات المشتركة في النظام الموحد إلى مواءمة معاييرها لتحديد درجات السفر بالطائرة قدر الإمكان وتجريب تطبيق المعايير المنقحة للسفر في مهام رسمية أو في بعثات في عام 2023، وتحديدًا رفع مستوى السفر من الدرجة الاقتصادية إلى الدرجة الاقتصادية الممتازة بالنسبة للسفر لمدة تزيد عن ست ساعات وإلى درجة الأعمال بالنسبة للسفر لأكثر من تسع ساعات ونصف الساعة، بما في ذلك فترات التوقف المؤقت. وستقدم اللجنة مرة أخرى تقريراً إلى الجمعية العامة عن هذه المسألة بعد الانتهاء من الدراسة التجريبية.

72 - وأشار إلى أن اللجنة أكملت بنجاح استعراضها الذي بدأ في دورتها السابعة والثمانين للمنهجين المتعلقين بإجراء دراسة استقصائية لمرتبات موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، بمشاركة كاملة من المنظمات واتحادات الموظفين. وستدخل المنهجيتان الجديدتان حيز التنفيذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023؛

على مستوى 4 في المائة لأن نسبة 4 في المائة كانت مستوى البدل الذي وافقت عليه الجمعية العامة مؤخراً. وستعالج المنهجية الجديدة العديد من الشواغل التي أثرت سابقاً، ولا سيما في ما يتعلق بهيمنة مركز عمل واحد عند تحديد مستوى البدل. وأعرب عن أمله في أن توافق الجمعية العامة على زيادة مستويات بدلات الإعالة على أساس المنهجية الجديدة، لأن تلك البدلات لم تُحدَّث منذ عام 2011.

68 - ومضى يقول إن اللجنة اعتبرت دائماً الإجازة الوالدية مسألة هامة بالنسبة لجميع الأسر، تؤثر على كل من الوالدة (ة) الجديد(ة) والوليد، ولذلك أقيمت المسألة قيد النظر خلال السنوات القليلة الماضية. وخلال مناقشاتها بشأن هذه المسألة، درست اللجنة التقارير التي أعدها أمانتها وشبكة الموارد البشرية ومنظمة العمل الدولية وكيانات أخرى خارج النظام الموحد. وقررت أيضاً إنشاء فريق عامل يتألف من أعضاء في اللجنة وممثلين عن المنظمات واتحادات الموظفين من أجل إجراء دراسة شاملة لاستحقاقات الإجازة الوالدية في النظام الموحد ووضع مقترح لتتظر فيه اللجنة. واجتمع الفريق العامل مرتين في العام الماضي وقدم عدداً من المقترحات لكي تتظر فيها اللجنة. واستناداً إلى تلك المقترحات، قررت اللجنة الاستعاضة عن الأحكام الحالية المتعلقة بإجازة الأمومة والأبوة والتبني بحكم يمنح إجازة والدية مدتها 16 أسبوعاً لجميع الآباء والأمهات، وتوفير فترة إضافية مدتها 10 أسابيع للأمهات المنجبات من أجل تلبية احتياجاتهن المحددة قبل الولادة وبعدها.

69 - ولفت إلى أن الدراسات الاستقصائية الأساسية لتكاليف المعيشة لعام 2021 التي أجريت في مراكز العمل التي بها مقر وفي واشنطن العاصمة قد استكملت بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وذلك بفضل التعاون النشط بين الإدارات ورابطات الموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة من خلال لجان الدراسات الاستقصائية المحلية المنشأة في كل مركز من مراكز العمل. وأكدت اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل أنه، وفقاً للمنهجية والإجراءات والمبادئ التوجيهية التي أقرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لجولة الدراسات الاستقصائية لعام 2021، أجرت أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية الدراسات الاستقصائية بجميع جوانبها في جميع مراكز العمل ذات الصلة، باستثناء بعض التعديلات التي اعتبرتها اللجنة الاستشارية معقولة وصحيحة ومبررة، بالنظر إلى الظروف المذكورة. ولذلك قررت لجنة الخدمة المدنية الدولية تأييد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل، وتُنفذ نتائج الدراسات الاستقصائية في آب/أغسطس 2022.

ستترب عليها آثار في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة وميزانية حفظ السلام. وتتعلق تلك التوصيات بمواءمة الأحكام المتعلقة بالإجازة السنوية بالنسبة للتعيينات المؤقتة على نطاق المنظمات المشتركة في النظام الموحد لتصبح بمعدل 2,5 يوم إجازة في الشهر، وتطبيق زيادة على جدول المرتبات الأساسية/الدنيا، وتقيح بدلات إعالة الأولاد وبدلات المعالين من الدرجة الثانية. ويتضمن التقرير أيضاً قرارين للجنة الخدمة المدنية الدولية ستترب عليهما آثار في الميزانية. ويتعلق هذان القراران بزيادة بدل المشقة وتقيح مستوى حافز التنقل.

75 - ومضى يقول إنه إذا وافقت الجمعية العامة على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية، فإن الآثار المترتبة على هذه التوصيات، إلى جانب الآثار المترتبة على قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، تقدر بمبلغ 4 071 800 دولار، وستُدرج في تقرير الأمين العام لعام 2023 عن التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف والتضخم، بالنسبة للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. وختم كلامه قائلاً إن الآثار المالية المترتبة على التوصيات والقرارات في ميزانية عمليات حفظ السلام تُقدَّر بمبلغ 1 744 200 دولار للفترة المالية 2022/2023، وبمبلغ 3 488 400 دولار للفترة المالية 2023/2024، وستؤخذ في الحسبان، حسب الاقتضاء، في سياق تقارير الأداء للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، وفي الميزانيات المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024.

76 - السيد تشواسوتو (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/77/7/Add.11)، فقال إن الأمين العام أشار في بيانه (A/C.5/77/4) إلى أن لجنة الخدمة المدنية الدولية تقدم في تقريرها (A/77/30) توصيات تدعو فيها الجمعية العامة إلى اتخاذ قرارات تترب عليها آثار في الميزانية تتصل باستعراض إطار الترتيبات التعاقدية، وجدول المرتبات الأساسية/الدنيا، وبدلات إعالة الأولاد والمعالين من الدرجة الثانية. ويتضمن التقرير أيضاً قرارين للجنة ستترب عليهما آثار في الميزانية تتصل ببذل المشقة وحافز التنقل. وتقرر اللجنة في تقريرها كذلك الاستعاضة عن أحكام الاستحقاقات الحالية لإجازة الأمومة والأبوة والتبني باستحقاق إجازة والدية مدته 16 أسبوعاً لجميع الآباء والأمهات، وتوفير فترة إضافية مدتها 10 أسابيع للأمهات المنجبات. ويشير الأمين العام في بيانه (A/C.5/77/4) إلى أن الآثار المالية السنوية المقدرة لهذا القرار تبلغ

وستطبق إحداهما في مراكز العمل الثمانية التي بها مقر في النظام الموحد وستطبق الأخرى في مراكز العمل الأخرى. واستجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 264/71 بأن تنتظر اللجنة، أثناء استعراضها المقبل لمنهجيات الدراسة الاستقصائية لمرتبات فئة الخدمات العامة في إطار مبدأ فليمنغ، في إمكانية تطبيق زيادات أخرى في وزن الخدمات المدنية الوطنية المحلية بين أرباب العمل المعنيين، مع الأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة منظمة للخدمة المدنية، وكذلك الخبرات التي اكتسبتها اللجنة من الجولة السابقة من الدراسات الاستقصائية، قررت اللجنة، في جملة أمور، أن يكون أرباب العمل في أجهزة الخدمة المدنية الوطنية ممثلين بوزارة وطنية رئيسية وألا يقتصر الأمر على وزارة الخارجية، كما كان الحال في السابق. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 240/76 بأن تجري اللجنة تطبيقاً تجريبياً للبيانات الخارجية في الدراسات الاستقصائية للمرتبات، مع مراعاة آراء جميع الأطراف المعنية، قررت اللجنة أن تنفذ في جميع مراكز العمل مشروعاً تجريبياً يمكن بواسطته إجراء تقديرات للمرتبات، في ظل ظروف معينة، على أساس بيانات المرتبات المجمعة من البائعين الخارجيين.

73 - واسترسل قائلاً إنه بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 240/76، تقوم اللجنة، بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، باستعراض تدريجي وشامل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد، آخذة في الاعتبار المبادئ الأصلية التي تقوم عليها مجموعة عناصر الأجر، فضلاً عن تأثير المجموعة على قدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها. وسيركز الاستعراض أيضاً على التوزيع الجغرافي، وتجديد شباب القوة العاملة، وتكافؤ الجنسين، وتعدد اللغات. ويتضمن تقرير الأمين العام (A/77/30) أيضاً معلومات تتعلق باستعراض معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، وتنفيذ حافز الاستقدام الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 244/70، ومستوى حافز التنقل، وبدل المشقة، وبدل الخدمة التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسرة، ومدفوعات الشحن بغرض الانتقال.

74 - السيد حمزاوي (شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض البيان الذي قدمه الأمين العام وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2022 (A/C.5/77/4)، فقال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية تقدم في تقريرها (A/77/30) توصيات تدعو فيها الجمعية العامة إلى اتخاذ قرارات

ويطلب الاتحاد الإذن له بالمشاركة في مزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة من أجل ضمان ثقة الموظفين في تطبيق منهجيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشفافية. ويعتقد الاتحاد أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء دائرة مشتركة بين المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن استعراض هيكل الولاية القضائية للنظام الموحد للأمم المتحدة (A/77/222)، لن يعالج السبب الجذري للتحديات المتمثلة في وجود نظامين للمحكمتين، وسيشكل تعديلاً على استقلالية المحكمتين وتمتعهما بالإدارة الذاتية.

81 - ومضت تقول إن مشروع المقرر A/C.5/77/L.5، المعنون "النظام الموحد للأمم المتحدة"، يتضمن اقتراحاً يروم تعديل النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية بغية إزالة أي غموض قانوني قد يكون قد أسهم في حالة تسوية مقر العمل في جنيف. ولا يزال الاتحاد يشعر بالقلق لأنه على الرغم من اتفاق جميع المنظمات في الدورة الرابعة والتسعين للجنة الخدمة المدنية الدولية، فإن المسألة لم تحل، ويلاحظ مع الأسف أن الجهود الجماعية التي بذلت لتحسين التشاور والشفافية والاتصال في الأشهر الأخيرة لم تسفر في نهاية المطاف عن النتائج المتوقعة. ويتطلع الاتحاد إلى استعراض المشورة القانونية لمكتب الشؤون القانونية بشأن هذه المسألة، على النحو المطلوب في مشروع المقرر A/C.5/77/L.5، ولا سيما رأيه بشأن ما إذا كان التعديل المقترح سيحل المسألة بصورة دائمة.

82 - وأردفت قائلة إن الاتحاد يؤيد الاقتراح الداعي إلى موافقة استحقاق الإجازة السنوية على نطاق النظام الموحد بالنسبة للموظفين المعيّنين بعقود مؤقتة. وفي ما يتعلق بالمنهجية المنقحة لبدلات إعالة الأولاد والمعاليين من الدرجة الثانية، يعرب الاتحاد عن قلقه إزاء عدم إدخال تعديلات على البدلات منذ عام 2011، لأنها تتعارض مع التوقعات المشروعة للموظفين. وفي حين أن الاتحاد يفضل الإبقاء على المنهجية الحالية، فإنه يؤيد التوصيات الواردة في الفقرتين 170 و 171 من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/77/30)، لأنها تمثل محاولة عملية لحل المسألة.

83 - واتبعت ذلك بقولها إن قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلق بالإجازة الوالدية، على النحو المبين في تقريرها، سيساعد الجمعية العامة على تحقيق أهدافها المتصلة بتجديد شباب القوة العاملة والمساواة بين الجنسين مع اشتراط استثمار مالي ضئيل نسبياً من جانب المنظمات. ويؤيد الاتحاد تأييداً تاماً هذا القرار، لأنه ينص على

5,9 ملايين دولار على نطاق المنظومة، وأنه في حين أن الآثار المالية المترتبة على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 لم تُعرف بعد، فإن المعلومات المتعلقة بأي آثار من هذا القبيل ستقدم في تقرير الأداء المالي لعام 2023.

77 - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالفقرة 14 من البيان المقدم من الأمين العام (A/C.5/77/4). وإذا وافقت الجمعية العامة على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، فإن الآثار المترتبة على تلك التوصيات، إلى جانب الآثار المترتبة على قراري لجنة الخدمة المدنية الدولية الوردتين في التقرير نفسه، تقدر بمبلغ 4 071 800 دولار بالنسبة للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، وستُدْرَج في تقرير الأمين العام لعام 2023 عن التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف والتضخم. وختم كلامه قائلاً إن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن الآثار المالية المترتبة على هذه التوصيات وهذين القرارين في ميزانية عمليات حفظ السلام تُقدَّر بمبلغ 1 744 200 دولار للفترة المالية 2022/2023 وبمبلغ 3 488 400 دولار للفترة المالية 2023/2024، وستؤخذ في الحسبان، حسب الاقتضاء، في سياق تقارير الأداء للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، وفي الميزانيات المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024.

78 - الرئيس: قال إنه يود أن يوجّه الانتباه إلى رسالة مؤرخة 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة، يحيل بها رسالة مؤرخة 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 من رئيس اللجنة السادسة تتعلق بالبند 145 من جدول الأعمال، "النظام الموحد للأمم المتحدة" (A/C.5/77/16).

79 - وختم كلامه قائلاً إنه يدعو، وفقاً لقرار الجمعية العامة 213/35، ممثلاً أو ممثلة لاتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين، وممثلاً أو ممثلة لاتحاد موظفي الأمم المتحدة المدنيين الدوليين، وممثلاً أو ممثلة للجنة التنسيق للنفقات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة إلى الإدلاء ببيانات.

80 - السيدة كون - ماغواير (اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين): قالت إن استعراض الهيكل الاختصاصي للنظام الموحد للأمم المتحدة مسألة تهم الجميع. ويلاحظ الاتحاد مع الأسف أن طلبه المشاركة في اجتماعات الفريق العامل التابع لشبكة المستشارين القانونيين للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة قد رفض، وأنه تلقى بدلا من ذلك إحاطات، ودعي إلى التعليق على المقترحات التي سبق البت فيها.

وتقديم الدعم للمجتمع المدني. وقد اعتمدت الأمم المتحدة لسنوات على خدمات الاستعانة بمصادر خارجية، تكون مرهونة بقيود النطاق وتدرج في مجال المهام التقنية غير الأساسية. ويشكل الاعتماد الشديد على هذه الخدمات مخاطر تنظيمية. وبالنظر إلى التغيرات النوعية الأخيرة في طبيعة العقود التي تنص على الاستعانة بمصادر خارجية كهذه، ينبغي للجنة أن تحسم بعناية في ما إذا كانت الأنشطة ذات الصلة لا تزال تقي بالمعايير التي وضعتها الجمعية العامة وما إذا كان من المستصوب توجيه المساهمات المالية للدول الأعضاء نحو الشركات وحملة أسهمها على حساب الاستقرار الوظيفي لموظفي المنظمة.

87 - وأردف قائلاً إن اتحاد الموظفين يرحب بالاجتماع الأول للفريق العامل المنشأ لاستعراض معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويعرب الاتحاد عن تقديره لنظر لجنة الخدمة المدنية الدولية في المسألة، ويتطلع إلى المساهمة في هذا العمل. وينبغي أن تعزز معايير السلوك ثقافة "عدم السكوت"، التي يشجّع فيها الموظفون على الإبلاغ عن المخالفات وهم مطمئنون إلى أنهم سيتمتعون بالحماية من الانتقام. وقد أخفقت السياسات القائمة في هذا المجال في معالجة الثقافة السائدة في النظام الموحد بأكمله، حيث يخشى الموظفون المجاهرة بالرأي وتعطي المنظمات الأولوية لتجنب الدعاية السيئة والتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي يلحق بالسمعة في الأجل القصير، بدلاً من معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالفساد وسوء الإدارة. وأظهرت الفضائح البارزة الأخيرة أن مهام الرصد الداخلي والأخلاقيات ليست قوية بما يكفي للبقاء مستقلة عندما يكون الفساد سائداً في المستويات العليا، ولا سيما في المنظمات الصغيرة. ولما كانت أي فضيحة تمس إحدى مؤسسات الأمم المتحدة تشوه المنظومة برمتها، فإن اتحاد الموظفين يدعو الجمعية العامة إلى تعزيز المساءلة وحماية المبلغين عن المخالفات من منظور شامل للمنظومة. وسيقوم الاتحاد بدوره في هذا الصدد.

88 - وأعقب ذلك بقوله إن اتحاد الموظفين يؤيد مشروع تعديل المادة 10 من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية، الوارد في مشروع المقرر A/C.5/77/L.5، لأنه يمثل وسيلة متسقة وعملية من الناحية القانونية لحل هذه المسألة الأساسية. غير أن الاتحاد يشكك في التجربة في مجال تصميم الاختصاصات التي يمثلها الاقتراح الذي وضعه الفريق العامل التابع لشبكة المستشارين القانونيين للأمم المتحدة والوارد في تقرير الأمين العام عن استعراض هيكل الولاية القضائية

المعاملة المنصفة لجميع الآباء والأمهات على نطاق النظام الموحد ويبرهن على التزام المنظمة بتحديث مكان عملها لصالح الأجيال المقبلة من الموظفين، تشيئاً مع توقعاتهم.

84 - وذكرت أنه يُطلب باستمرار من المؤسسات المشتركة في النظام الموحد أن تنجز المزيد بموارد أقل. وعلى الرغم من حالة الأزمة التي طال أمدها والواقع الاقتصادي الذي يواجهه العالم، فإن النقص المستمر في الموارد المتاحة يؤثر على تنفيذ البرامج ويزيد الضغوط على الموظفين، مما يقوض بشكل مباشر صحتهم العقلية ورفاههم، ويعرضهم إلى خطر الإنهاك المهني أو إلى ما هو أسوأ. ويقدم موظفو الأمم المتحدة تصحيحات كبيرة ويخاطرون بحياتهم في بعض الأحيان من أجل الوفاء بالالتزامات الجماعية للمجتمع الدولي. وختمت كلامها قائلة إنه يجب القيام باستثمار متواضع، على النحو الذي أوصت به اللجنة، لكي تقي المنظمات بواجبها في الرعاية، من أجل تمكين النظام الموحد من أن يظل صالحاً للغرض وينفذ ولاياته.

85 - السيد بولين (اتحاد موظفي الأمم المتحدة المدنيين الدوليين): قال إن اتحاد الموظفين يقدر المشاورات العالية الجودة والجامعة التي أجريت بين لجنة الخدمة المدنية الدولية والمنظمات المشتركة في النظام الموحد واتحادات الموظفين في الدورتين الثالثة والتسعين والرابعة والتسعين للجنة الخدمة المدنية الدولية، ويؤيد تماماً القرارات والتوصيات الناتجة عنها. وبينما يرحب اتحاد الموظفين بالتوصية الداعية إلى مواءمة أحكام الإجازات المستحقة للموظفين المعيّنين بعقود مؤقتة، فإنه لا يزال يشعر بالقلق لأن بعض المنظمات المشتركة في النظام الموحد تستخدم ترتيبات تعاقدية تقع خارج الإطار التعاقدية وتتص على التفاوض الفردي بشأن المرتبات والمكافآت. وقد أدى ذلك إلى حالات يكون فيها لموظفي الأمم المتحدة الذين يؤدون نفس المهام أو المهام المماثلة دخول وشروط خدمة مختلفة. وهذه الممارسة خارجة تماماً عن نطاق نهج النظام الموحد، وتساءل عن سبب السماح لها بالاستمرار.

86 - ومضى يقول إنه مع استمرار التمويل المخصص في ممارسة الضغوط على منظمات الأمم المتحدة لكي "تظل وتعمل" مع توفير شروط العمل وفقاً للنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، تقوم المنظمات على نحو متزايد بإبرام عقود إدارية تنص على الاستعانة بمصادر خارجية بالجملة لشركات خاصة تضطلع بمهام أساسية وبالغة الأهمية للبعثات، بما في ذلك المهام المتصلة بأنشطة سلسلة الإمداد واللوجستيات والطيران والإدارة والخدمات المتخصصة مثل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والتوعية الدستورية

التجريبي بشأن استخدام البيانات الخارجية قبل إدراج هذه البيانات في المنهجية النهائية. وطلبت لجنة التنسيق أيضاً إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تستعرض شروط خدمة الموظفين الفنيين الوطنيين.

92 - وأردفت قائلة إن لجنة التنسيق ترحب باستعراض معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، لأنه سيساعد على معالجة القضايا المستجدة. وينبغي للمنظمة أن توفر حماية أفضل للمبلغين عن المخالفات وأن تتصدى للأعمال الانتقامية المتزايدة ضد ممثلي الموظفين، لأن هذه الأعمال الانتقامية تمنعهم من أداء مهامهم بموجب النظامين الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة. وتدعو لجنة التنسيق أيضاً لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى إنشاء فريق عامل لاستعراض سبل زيادة تنوع القوة العاملة والقضاء على العنصرية. وختمت كلامها قائلة إنه ينبغي للجنة الخدمة المدنية الدولية أن تتقيد تقيداً تاماً بمبادئ الحوار الاجتماعي بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الموظفين.

93 - السيدة غوو جيكي (الصين): قالت إن لجنة الخدمة المدنية الدولية اضطلعت منذ إنشائها بدور مركزي في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد. وفي السنوات الأخيرة، بذلت اللجنة جهوداً جديرة بالثناء للحفاظ على وحدة وتماسك هذا النظام. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لجعل النظام أكثر فعالية وإدارة الموارد البشرية على نحو أكثر اتساقاً بالطابع العلمي. وينبغي أيضاً زيادة تحسين التمثيل الجغرافي للبلدان النامية في نظام الخدمة المدنية الدولية.

94 - ومضت تقول إن التطبيق المتزامن لمضاعفات تسوية مقر العمل المتباينة في جنيف فرض تحديات مالية وقانونية وإدارية هائلة، على مدى السنوات الخمس الماضية، على المنظمات المشتركة في النظام الموحد، وهو وضع لا يمكن تحمله. وينبغي للجنة أن تتخذ تدابير سريعة لحل هذه المسألة من أجل ضمان اتساق وتماسك النظام الموحد ومنع تكرار المشكلة.

95 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يحيط علماً بالمعايير الجديدة المقترحة في مجالات من قبيل جدول المرتبات الأساسية/الدنيا، والإجازة الوالدية، وبدلات الأطفال، وبدل المشقة، وحافز التنقل. وينبغي أن تراعي القرارات المتعلقة بزيادة استحقاقات الموظفين من عدمه عوامل من قبيل أسس المقارنة المناسبة ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقدرة الدول الأعضاء على السداد، وينبغي النظر بصورة شاملة في وظيفة الحوافز لأي تسويات من هذا القبيل. وختمت كلامها قائلة إنه ينبغي تعديل المعايير تدريجياً وعلى أساس أدلة يمكن التحقق منها من أجل

للنظام الموحد للأمم المتحدة (A/77/222)، بإنشاء دائرة مشتركة بين المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف لإصدار قرارات تفسيرية وأولية واستئنافية في القضايا التي تتعلق بتوصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، لأن هذا الاقتراح سيضيف من حالات التأخير والارتباك والتكاليف في المستقبل. وختتم كلامه قائلاً إن الاتحاد يثق في أن توضيح طبيعة سلطة لجنة الخدمة المدنية الدولية في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بتسوية مقر العمل، من خلال التعديل، سيغني عن الحاجة إلى العبث بالهيكل الاختصاصي.

89 - السيدة شاوي (لجنة التنسيق للنقابات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة): تكلمت عبر وصلة فيديو، فقالت إن لجنة التنسيق تلاحظ مع الأسف اختلال التوازن الجنساني بين أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2022، وتعرب عن أملها في معالجة هذه المسألة. وينبغي للمنظمات المشتركة في النظام الموحد أن تنظر في التقيد الصارم بأنواع العقود الثلاثة المنصوص عليها في الإطار التعاقدية. فالمنظمات تقوم على نحو متزايد بإلغاء عقود العمل المستمرة لصالح العقود غير المستقرة، مما يهدد استقلال ونزاهة وظيفة الموظف المدني الدولي. غير أن لجنة التنسيق تؤيد تأييداً تاماً موازنة أحكام الإجازات بموجب عقود مؤقتة ومستقرة ومحددة المدة على أساس مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

90 - ومضت تقول إنها ترحب بتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن الإجازة الوالدية، لأنها تتماشى مع أفضل الممارسات، وتساهم في تجديد شباب القوة العاملة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وترحب لجنة التنسيق أيضاً ببدلات إعالة الأهل والمعالين من الدرجة الثانية المنقحة، لأنها تعكس التخفيضات الضريبية الممنوحة للأطفال في الدول الأعضاء. وتؤيد لجنة التنسيق التعديلات المدخلة على بدل المشقة من أجل ضمان استمرار جاذبية العمل الميداني للمرشحين المحتمل استخدامهم. وعلى الرغم من أن لجنة التنسيق تؤيد أيضاً تعديل حافز التنقل، فإن هذا الحافز ينبغي أن ينطبق على جميع مراكز العمل وليس فقط على المراكز الموجودة في الميدان.

91 - وأردفت قائلة إن لجنة الخدمة المدنية الدولية تستحق الثناء على تحسين شفافية دراساتها الاستقصائية لتكاليف المعيشة. ويجب إنشاء مضاعف موحد لتسوية مقر العمل في جنيف؛ ويمكن معالجة هذه المسألة على نحو مفيد من خلال توضيح النظام الأساسي للجنة. وأعربت عن ترحيبها باستعراض منهجيات استقصاء المرتبات لفئة الخدمات العامة. واستدركت قائلة إنه ينبغي استعراض نتائج المشروع

100 - السيدة رومانوفا (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان دعم موظفي الأمم المتحدة وتمكينهم وتعويضهم بإنصاف وشفافية. وفي الدورة الحالية، ستتابع الولايات المتحدة تنفيذ عدد من الإصلاحات التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها السابقة، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بإعادة تصور هيكل ومضمون الاستعراض الشامل المقبل لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد، والحصول على بيانات مفصلة عنها، وتجريب استخدام البيانات الخارجية في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بمرتبات فئة الخدمات العامة، وتحسين الاتساق في ممارسات تصنيف الوظائف.

101 - ومضت تقول إن مجموعة عناصر الأجر يجب أن تأخذ في الاعتبار أولويات القوة العاملة المتطورة في جميع أنحاء العالم. وسيتطلب ذلك من الدول الأعضاء أن تفهم اتجاهات وتحديات استبقاء الموظفين، وأن تقيّم الطرق التي تتأثر بها تلك الاتجاهات والتحديات بممارسات الأمم المتحدة في مجال عناصر الأجر وسياسات الموارد البشرية وثقافة المنظمة.

102 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها سينظر، لدى استعراض التغييرات الموصى بها في الاستحقاقات والبدلات، في ما إذا كانت الاستحقاقات والبدلات ذات الصلة تحقق الغرض المعلن منها. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لوالد عامل برتبة ف-2، فإن بدل الأولاد لا يكاد يكفي لتغطية تكلفة شهرين من الرعاية النهارية في مدينة نيويورك، في حين أن كبير موظفين برتبة مد-2 يتلقى منحة تعليم جامعي وبدل للأطفال يمكن أن ينظر إليه على أنه يتلقى استحقاقات متداخلة. وعلى النحو المنظم، لم يساعد بدل إعالة الأولاد في بعض الحالات على إزالة الحواجز الكبيرة أمام الموظفين المبتدئين، وهي حالة يمكن أن تسهم في التحديات المصادفة في استبقاء الموظفين من بعض الفئات الديمغرافية. وسينظر وفد بلدها في السبل التي يمكن بها إعادة هيكلة البدلات بحيث يكون لها أثر أكبر على أصحاب الدخل الأقل.

103 - وأعربت ذلك بقولها إنه رغم أن التحسينات التي أدخلت على إطار الإجازة الوالدية هي موضع ترحيب، فإن ثقافة المنظمة والتحديات المؤسسية الأخرى يجب ألا تمنع الموظفين، ولا سيما أولئك الذين يعملون بعقود مؤقتة أو في الميدان، من الحصول على الإجازة الوالدية. وبما أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى مهارات متطورة للاستجابة للتغيرات العالمية السريعة الخطى، فإن وفد بلدها يسعى إلى فهم أفضل للطرق التي تعالج بها المؤسسات المشتركة في النظام الموحد التطوير المهني والطرق التي يمكن بها تكرار أفضل الممارسات في هذا المجال.

ضمان استعداد الدول الأعضاء لتحمل الالتزامات المالية الإضافية ذات الصلة، وضمان فعالية التسوية في رفع معنويات الموظفين.

96 - السيد كاواساكي (اليابان): قال إن وفد بلده يؤيد تأييداً تاماً الغرض المتوخى من النظام الموحد، وهو تطبيق معايير وأساليب وترتيبات مشتركة على مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، بغية تجنب أوجه التفاوت الخطيرة في أحكام وشروط التوظيف، والحيلولة دون التنافس في تعيين الموظفين وتيسير تبادل الموظفين. ولكي تحافظ الجهات صاحبة المصلحة على نفعها في النظام الموحد، يجب أن يظل هذا النظام عادلاً ومستداماً من خلال إخضاعه لاستعراض مستمر. ويجب أن تنعكس التغييرات في الأوضاع الاقتصادية، بما في ذلك تكاليف المعيشة. وفي هذا الصدد، تقوم لجنة الخدمة المدنية الدولية بدور رئيسي في استعراض النظام وفي توجيه كيانات النظام من أجل ضمان اتساق النظام وإدارته بفعالية.

97 - ومضى يقول إن اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تطبيق مضاعفين متباينين لتسوية مقر العمل في جنيف، لأن ذلك يعرض للخطر اتساق النظام الموحد واستقراره. وينبغي للجمعية العامة أن تعالج هذه المسألة. وسيسارك وفد بلده مشاركة ببناءة في المناقشات المتعلقة بالحلول المقترحة لهذه المسألة.

98 - وأردف يقول إنه ستكون هناك حاجة إلى موارد كبيرة لتنفيذ توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية في ما يتعلق بتنقيح المرتبات الأساسية والبدلات، بما في ذلك بدلات إعالة الأولاد وبدلات المعالين من الدرجة الثانية. وبالنظر إلى أن أجور موظفي الأمم المتحدة تمولها الدول الأعضاء، فإن اليابان تتطلع إلى دراسة الأساس المنطقي للتوصيات ومبرراتها من أجل ضمان المساواة عن الاستخدام الفعال لموارد الدول الأعضاء والحفاظ على دوافع وثقة موظفي المنظمة، وهم أعظم مواردها.

99 - السيد ديفياتكين (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يؤيد باستمرار ولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية، ويلتزم بالحفاظ على تماسك ووحدة النظام الموحد، الذي يشكل الأساس لتنظيم وتنسيق شروط الخدمة. وينبغي ألا تعتبر المنظمات والهيئات الدولية الأخرى الفوائد المستمدة من النظام أمراً مفروغاً منه؛ بل ينبغي معاملتها بأقصى درجات الاحترام. ويجب على اللجنة، لدى النظر في توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية وقراراتها المعروضة عليها، أن تركز في المقام الأول على المسائل التي ظلت القرارات بشأنها معلقة لفترة طويلة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن الأجيال المقبلة من موظفي الأمم المتحدة قد لا تكون مهتمة بحياة وظيفية مدتها 30 عاماً في الخدمة المدنية الدولية، وتفضل بدلاً من ذلك الدخول إلى المنظومة ومغادرتها طوال حياتها الوظيفية من أجل تيسير التبادل الدينامي للمهارات والتجارب والخبرات، فقد يكون من الضروري إجراء مناقشة جديدة بشأن الاستحقاقات.

104 - السيد تور دي لا كونسيبيون (كوبا): قال إن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية سيكون لها أثر إيجابي على الموظفين في الأمم المتحدة بأسرها. إذ تكتسب مواءمة شروط خدمة الموظفين المؤقتين ومضاعف تسوية مقر العمل في جنيف، فضلاً عن تحسين استحقاقات إجازة الأمومة، أهمية خاصة لضمان كفاءة الموظفين والتزامهم. وختم كلامه قائلاً إن كوبا تؤيد لجنة الخدمة المدنية الدولية وتقدر جهودها الرامية إلى ضمان التمثيل الجغرافي العادل بين الموظفين.

رُفعت الجلسة الساعة 12:15.